

شهادة سريان ترخيص مزاولة نشاط إنتاج طاقة كهربية
من الطاقة الشمسية بنظام تعرفة التغذية
لعام ٢٠٢٣

ترخيص رقم
(SFIT / 39)

بيانات المرخص له

الاسم : شركة البحر الأحمر للطاقة الشمسية

رئيس مجلس ادارة الشركة : محمد شوقي عامر السيد

اسم الممثل القانوني للشركة : محمد شوقي عامر السيد

الشكل القانوني للشركة: شركة مساهمة مصرية

عنوان المقر الرئيسي للشركة : الدور الأرضي في المبنى الإداري الكائن بقطعة الأرض رقم ٤٤، القطاع الأول مركز المدينة ، شارع التسعين الشمالي ، التجمع الخامس ، القاهرة الجديدة ، القاهرة

رقم التليفون : ٠٢٢٤٦١٩٦٤٣

رقم الفاكس : ٠٢٢٤٦١٩٦٤٥

البريد الإلكتروني : omar.youssef@scatecsolar.com

رقم القيد في السجل التجاري وتاريخه: ٨١٨٨٣ في ٢٠١٥/٤/١٢

بيانات عن النشاط المرخص به

اجمالي الطاقة المتوقعة إنتاجها في السنة السادسة من الترخيص (مليون ك.و.س): ١٥٦,٢

مدة الترخيص : خمسة وعشرون عاماً تبدأ من ٢٠١٩/٥/٧ حتى ٢٠٤٤/٥/٦

مدة سريان الشهادة حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠

قررت لجنة إصدار شهادات سريان تصاريح / تراخيص الطاقة الكهربائية السنوية المنشكلة بالجهاز برقم (٥٨) لسنة ٢٠٢١ في الاجتماع الرابع للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ والمنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢ الموافقة على إصدار شهادة تجديد سريان الترخيص المنوح لشركة البحر الأحمر للطاقة الشمسية ضمن برنامج تعرفة التغذية للسنة السادسة وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ نهاية تجديد سريان الترخيص السابق ضمن المرحلة الثانية، وفقاً للقواعد التنظيمية الصادرة من الجهاز في هذا الشأن.

الرئيس التنفيذي

٣١



دكتور مهندس / محمد موسى عمران
(٣٨٩٨٧)

العملاء وسعر البيع		البيانات الأساسية لمحطات الانتاج			
سعر البيع (قرش/ك.و.س)	العملاء	تاريخ الانشاء	نوع المحطة	اجمالي القدرة الأسمية (م.و)	اسم المحطة
وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٣٢ لعام ٢٠١٦ بتعديل أسعار المرحلة الثانية من برنامج تعريفة التغذية	الشركة المصرية لنقل الكهرباء	٢٠١٩	طاقة شمسية	٥٠	البحر الأخر للطاقة الشمسية

٢٠١٩

وفقاً للمادة رقم ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥
يرجى العلم بأن أقصى موعد لتقديم كافة البيانات والمعلومات الفنية والمالية والمستندات الازمة لاستكمال إجراءات استصدار شهادة استمرار سريان الترخيص هو أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية للمرخص له، وفي حالة عدم التزام المرخص له بالمددة المشار إليها تزداد قيمة رسوم تجديد سريان الترخيص بنسبة ١% من قيمة هذه الرسوم عن كل شهر تأخير أو جزء منه، وبمراعاة عدم تجاوز الحد الأقصى لقيمة الرسوم المحددة في القانون.